الراصد

شؤون دولية

2016/07/09م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

أمين عام الـ "ناتو": لانريد حربا باردة جديدة مع روسيا..... 3

أولاند: فرنسا لا ترى في روسيا ندًا أو خطرًا تشكله على أمنها..... 3

تقرير تشيلكوت وأزمة المشروع الديمقراطي في أوروبا..... 4

لماذا يستمر بقاء داعش؟..... 7

الصراع الكردي – الكردي.. الأسباب والمآلات..... 9

بريطانيا وفوضى الخروج..... 12

محاولة بلير وبوش إعادة تشكيل الشرق الأوسط أضرمت نارا لا تزال مشتعلة حتى اليوم..... 14

تحليل إخباري: تقرير شيلكوت يثبت الوجه الاستعماري لأمريكا وبريطانيا..... 17

الصراع بين أربيل وقنديل..... 19

ماذا يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يفعل الآن؟..... 22

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

أمين عام الـ "ناتو": لانريد حربا باردة جديدة مع روسيا

أصبحت جزءا من الماضي، ونحن نسعى لمواصلة حوار بناء مع روسيا

وارسو/بتول يوروك/الأناضول 9\7\2016

قال الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (ناتو) ينس ستولتنبرغ، اليوم الجمعة، "لانريد حربا باردة جديدة، فهي أصبحت جزءا من الماضي، ونحن نسعى لمواصلة حوار بناء مع روسيا".

جاء ذلك في تصريح صحفي، قبيل إنطلاق قمة الناتو، بالعاصمة البولندية وارسو، حيث لفت ستولتنبرغ، إلى أن روسيا تعد أكبر جارة للحلف، لذا ينبغي إقامة الحوار معها، مشيرا إلى أن التدابير التي تتخذها الـ "ناتو" هي دفاعية.

وأوضح ستولتنبرغ، أن الحلف سيتخذ قرارات من أجل تقوية الدفاع المشترك، ويعتزم نشر قوات متعددة الجنسية في إستونيا و لاتفيا و ليتوانيا و بولندا، تعمل بالتناوب.

ولفت الأمين العام، إلى اتخاذ الـ "ناتو" تدابير لمواجهة تهديدات في الجناح الجنوبي للحلف، قائلا "عززنا الدفاع الجوي التركي بطائرات إنذار مبكر، وأنظمة الدفاع الصاروخي".

وتطرق إلى الاستفتاء المؤيد لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، الذي جرى في 23 يونيو/حزيران الماضي، قائلا: إن "علاقات المملكة المتحدة مع الاتحاد ستتغير، إلا أن ذلك لن يغير أهمية دور بريطانيا في الحلف".

وستنطلق قمة رؤساء دول وحكومات أعضاء حلف شمال الأطلسي (ناتو)، اليوم الجمعة، في العاصمة البولندية وارسو، وتعد بمثابة أكبر قمة للناتو منذ التأسيس.

أولاند: فرنسا لا ترى في روسيا ندًا أو خطرًا تشكله على أمنها

في تصريح صحفي، أدلى به الرئيس الفرنسي، قبيل انطلاق أعمال قمة حلف شمال الأطلسي (ناتو)

باريس/ رحمي غوندوز/ الأناضول 9\7\2016

قال الرئيس الفرنسي، فرانسوا أولاند، اليوم الجمعة إن بلاده "لا ترى في روسيا ندًا أو خطرًا تشكله على أمنها"، وذلك عقب إعلان واشنطن ولندن اليوم نشر قوات إلى إستونيا وبولندا.

جاء ذلك، في تصريح صحفي، أدلى به الرئيس الفرنسي، قبيل انطلاق أعمال قمة حلف شمال الأطلسي (ناتو)، في العاصمة البولندية وراسو، أوضح خلالها أن "الناتو لا ينوي التأثير سلبًا على علاقات أوروبا مع روسيا".

وذكر أن أوروبا أدانت ضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام 2014 من طرف واحد، مشددًا على "ضرورة سعي الجميع لإيجاد حل للأزمة الأوكرانية".

وتأتي تصريحات الرئيس الفرنسي، بعد إعلان الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، في وقت سابق اليوم، اعتزام بلاده نشر نحو ألف جندي في بولندا "من أجل تعزيز الجناح الشرقي للناتو"، وفقاً لتعبيره.

كما أعلنت بريطانيا، اليوم أيضًا، على لسان وزير دفاعها، مايكل فالون، اعتزامها نشر 650 جنديًا في كل من إستونيا، وبولندا، في إطار تعزيزات قوات الناتو في المنطقة.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وتعيش أوكرانيا أزمة منذ عام 2014، على خلفية رفض رئيسها الأسبق فيكتور يانوكوفيتش، توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ومن ثم أُطيح به في فبراير/شباط من العام ذاته، وفي نيسان/أبريل من نفس العام، اشتعلت الأزمة حينما شنت كييف عدة هجمات ضد انفصاليين موالين ليانكوفيتش وروسيا، فى محاولة منها لاستعادة المدن والبلدات الواقعة تحت سيطرهم.

كما ضمت موسكو شبه جزيرة القرم الأوكرانية إلى أراضيها، عقب استفتاء من جانب واحد، في 16 مارس/آذار 2014، دون اكتراث للقوانين الدولية وحقوق الإنسان، ثم منعت القادة السياسيين لتتار القرم من دخول شبه الجزيرة.

وفي وقت سابق اليوم، انطلقت، قمة "ناتو"، وعلى أجندتها عدة قضايا تستعد لمناقشتها على مدار يومين.

ويشارك في القمة، رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء الـ 28 في الحلف، بينهم الرئيسان التركي، رجب طيب أردوغان، والأمريكي، باراك أوباما، وممثلون عن دول حليفة للـ"ناتو"، وعن الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمات دولية أخرى، إلى جانب بيترو بوروشينكو، رئيس أوكرانيا الدولة غير العضو بالحلف.

ومن المنتظر أن تبحث القمة، قضايا عدة بينها، التحركات الروسية العسكرية، ومكافحة تنظيم "داعش" الإرهابي، وأزمة أوكرانيا، وضم روسيا لشبه جزيرة القرم بصورة غير قانونية، ومستقبل العلاقات البريطانية مع الحلف والاتحاد الأوروبي، عقب قرار خروج المملكة من الأخير.

ويتناول زعماء الحلف، في قمتهم، تطبيق القرارات المتخذة قبل عامين في قمة "ويلز"، المتعلقة بتكيّف "الناتو" مع المتغيرات الأمنية، وإقرار التدابير الإضافية لتعزيز الردع والدفاع الجماعي للحلف.

ومن المقرر أن يعقد الزعماء جلسة مع ممثلي المؤسسات الدولية وزعماء البلدان المشاركة في قوة الدعم بأفغانستان من خارج الناتو، يتباحثون فيها حول أعمال القوة المذكورة، ويقدمون تعهدات إضافية حول الدعم المالي لقوات الأمن الأفغانية للفترة من 2010 إلى 2018.

تقرير تشيلكوت وأزمة المشروع الديمقراطي في أوروبا

حسام شاكر　　الجزيرة نت　　2016\7\9

لن تخفت أصداء تقرير تشيلكوت سريعا، لكن من المستبعد أن يمتد الجدل إلى عمق الأزمة التي يلامسها التقرير على استحياء. فالمفارقة الجوهرية تتجلى في أن نتائج التحقيق تنتصب برهانا على أن الديمقراطية تعمل حقا، إلى درجة مساءلة صانع القرار الأول في البلاد سابقا وتوجيه انتقادات مباشرة له وإن بدرجة مخففة عن المتوقع، لكن ذلك يحدث بشكل متأخر للغاية أو بعد فوات الأوان.

فرصة للأسئلة الجوهرية

يأتي تقرير تشيلكوت البريطاني الذي يبحث في ملابسات شن حرب 2003 على العراق؛ ليكشف أخطاء جسيمة رافقت صناعة القرار الذي تسبب عمليا بإشعال حرائق واسعة النطاق وتفجير المنطقة، حتى خرجت النيران عن السيطرة اليوم وبات من الصعب تقدير مآلاتها.

أما فحوى التقرير الواقع في قرابة مليونين وستمائة ألف كلمة فلا يصح اختزالها بالخلاصة الشائعة بأن مسوغات شن الحرب لم تكن سليمة، أو أنها كانت مضللة حقا، فنتائج التحقيق مؤهلة فوق ذلك لإثارة أسئلة جوهرية قادرة على النفاذ إلى بنية المشروع الديمقراطي ذاته، ومحاكمة شفافية التطبيق، وهذا ليس في بريطانيا وحدها بل في أوروبا إجمالا.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
GAZA For Studies & Strategies

جدير بالملاحظة أن التحقيق البريطاني المثير، الذي وقف على رأسه جون تشيلكوت وتم إرجاء الكشف عن نتائجه بدعاوى الحفاظ على أسرار تتعلق بالأمن القومي وعدم الإضرار بالعلاقات مع الولايات المتحدة؛ يعزز استنتاجات من قبيل أن هامش التصرف الممنوح لصانعي السياسة الخارجية يتجاوز المنطق الديمقراطي بمراحل. فقد بلغ الأمر حد إقدام رئيس وزراء المملكة المتحدة على التعهد لسيد البيت الأبيض بالاصطفاف مع واشنطن في شن الحرب "مهما حصل"، وهذه العبارة الأخيرة إنما تعني ببساطة، أن القرار سيمضي مهما واجه من اعتراضات في أعرق ديمقراطيات العالم.

نجح توني بلير بالفعل في تجاوز كل الاعتراضات على قرار الحرب، وضرب بإرادة الجماهير البريطانية عرض الحائط، والأهم أن أوساطا من النخبة السياسية بما في ذلك البرلمان، تواطأت مع القرار التاريخي أو تجاهلت الاعتراضات الشديدة عليه وتغاضت عن التحذيرات المكثفة من عواقبه. جرى ذلك رغم أن بريطانيا لم تشهد منذ الحرب العالمية الثانية تقريبا موجة تنديد شعبية بقرار ما كما عرفته قبيل شن الحرب على العراق.

فعلى مدى شهور متواصلة بدءا من خريف 2002 انتظمت في المجتمع المدني والأوساط المثقفة تحركات مناوئة لقرار الحرب، نجحت بصفة متكررة في حشد أعداد قياسية من الجماهير في لندن وأنحاء البلاد، لكن ذلك كله لم يشفع لدى حكومة بلير التي بدت مصممة على الغوص في رمال العراق بموجب ترتيبات تحالفية مسبقة مع إدارة بوش الابن على الجانب الآخر من الأطلسي، مع شرعنة الخطوة في مجلس العموم الذي بدا موقفه بعد صدور تقرير تشيلكوت باعثا على الشفقة.

انكشاف حدود الديمقراطية

برهن التوجه البريطاني إلى غزو العراق آنذاك أن للديمقراطية حدودا في التطبيق، وأن إستراتيجيات السياسة الخارجية وقراراتها الكبرى يجري رسمها غالبا بمعزل عن أي نقاش شعبي حقيقي، وقد يتم في بعض الحالات الاكتفاء بمحاولة شرعنتها حسب الحد الأدنى من الأنظمة والأعراف المعمول بها، ثم يجري تسويقها للجماهير بطريقة إقناعية محترفة إلى درجة الولوغ أحيانا في التضليل.

ما انفكت السياسات الخارجية للدول الديمقراطية مرتهنة بالتالي لمنطق راسمي الإستراتيجيات وخبراء إدارة الصراعات والحفاظ على المصالح والأمن القومي الذي يمتد عبر "المجال الحيوي" الذي قد يبلغ رقعة العالم بأسره، علاوة على منظور خاص نحو الأدوار والتوازنات في المجتمع الدولي، ولا متسع هنا للقيم والمبادئ والشعارات الجميلة إلا إن توافقت مع هذا كله.

وفوق ذلك؛ فإن الكلمة في توجيه السياسات الخارجية ليست للشعب حتما، بل لنخب التفكير الإستراتيجي وفرق الحكومة ووزارة الخارجية، والعسكر وتحالفاتهم الأطلسية، والأجهزة التي تعمل في الظل تحت لافتة الاستخبارات مستفيدة من صلاحيات تصرف واسعة للغاية عبر العالم.

من القسط القول إن الإخفاق الذي ينضح به تقرير تشيلكوت لا يمس الديمقراطية في نطاقها البرلماني وحسب، وهو نطاق تم تضليله لاتخاذ قرار الحرب، حسب انتقادات زعيم حزب العمال جيرمي كوربن بعيد صدور التقرير، بل يمتد إلى خلل في بعض آليات المجتمع الديمقراطي الأخرى، مثل الصحافة التي لم تنهض بواجبها في لحظة الحقيقة، وحصون الفكر التي سمحت بتمرير قرار بالغ السوء دون أن تقرع نواقيس الخطر؛ فالمأزق الذي يشي به التقرير هو كيف تم السماح لتجاوزات فادحة في نظام يسود الظن بأنه ديمقراطي ومحكوم بالقانون والمؤسسات ويراقبه مجتمع مدني يقظ؟

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

بين السياسات البعيدة والقريبة

تبقى التجاوزات التي أقدمت عليها حكومة بلير بمعية آليات صناعة القرار وشرعنته، منسجمة على أي حال مع معضلة مزمنة تتعلق بموقع السياسة الخارجية من النظام الديمقراطي ككل.

فالديمقراطيات الغربية لا تلتزم في النطاق الخارجي للدولة بالثقافة الديمقراطية السائدة في نطاقها الداخلي، بمعنى أن التصرف في فضاءات السياسة الدولية "البعيدة" يجري بشكل أقل شفافية ويخضع لمنطق آخر مغاير لنظيره في السياسات الداخلية "القريبة" التي يواكبها الشعب جيدا. ومن أوضح ما يجسد هذه الحقيقة هو مجلس الأمن، وتحديدا من خلال الامتيازات الخاصة غير الديمقراطية الممنوحة للدول دائمة العضوية، ومعظمها ديمقراطيات في الأساس لكنها تحظى بحقوق استثنائية متعالية على غيرها من الأمم.

وإن خضعت السياسات الداخلية لنقاشات واسعة عادة، وتصدرت البرامج الانتخابية؛ فإن صناعة القرار في السياسات الخارجية تتم بمنطق الإستراتيجيات والمصالح والأمن القومي، لا المشاركة الشعبية أو المفاوضة المجتمعية، وهذا منطق لا يطابق الشعارات الزاهية التي يتم تغليف السياسات بها. وما يشجع ذلك هي لامبالاة الناخبين والناخبات، وضعف اكتراث الجمهور بالأداء الخارجي، وضحالة منسوب الوعي بما يجري وراء البحار، والاكتفاء بالرواية الرسمية أو شبه الخارجية للأحداث الخارجية والسياسات والمواقف ذات الصلة.

يعني ذلك في الواقع أن الافتراق قائم لا محالة بين منطق السياسات الداخلية والخارجية، علاوة على الفجوة بين الشعار والتطبيق في نطاق السياسات الخارجية ذاتها. فقد ظل دعم الديمقراطية والحريات الأساسية وحقوق الإنسان من ثوابت الخطاب السياسي الخارجي للدول الأوروبية، ومنها بريطانيا؛ بينما تجنح الممارسة الفعلية بعيدا عن هذه الشعارات الزاهية، تماما كما وصف بلير ما جرى في العراق بالإنجاز حتى بعد صدور التقرير.

لقد اتضحت هذه الفجوة في محطات شتى، ومنها موسم الحرية والديمقراطية العربي القصير، الذي خذلته أوروبا أو تراخت إزاء سحقه بعد أن صفقت لذلك "الربيع". كما أن سياسات الانحياز التقليدية لنظام الاحتلال في فلسطين، على سبيل المثال، لم تخضع منذ منشئها لأي نقاش شعبي يُذكر، وينسحب ذلك على ملفات السياسة الخارجية إجمالا. بل إن تقرير تشيلكوت انصب على الأضرار التي ألحقها قرار الغزو ببريطانيا ومصالحها أساسا، وهي لا تُقارن بحال بما جره القرار على منطقة واسعة دفعت ثمنا مذهلا للحرب.

أزمة المشروع الديمقراطي

قد ينكشف المأزق في ملفات السياسة الخارجية عندما يتضح لقطاعات من الشعب أنها متضررة مباشرة من بعض تلك السياسات، فيصعد الاهتمام بها وتدخل في أتون الجدل الداخلي، وهو ما قد يجري في بريطانيا مثلا بضغط من أسر الجنود الذين قضوا في العراق انصياعا لقرار الحرب الذي لم يخضع لآليات ديمقراطية شفافة.

وإذ يلامس تقرير تشيلكوت جانبا بالغ الأهمية من أزمة المشروع الديمقراطي في التطبيق الأوروبي؛ فإنه يأتي بعد أيام من اتضاح وجه آخر لهذه الأزمة، عندما صوتت أغلبية البريطانيين في سويعات وعلى نحو مغرق بالعاطفية، للفكاك من مشروع عملاق استغرق تشييده ثلثي قرن من الخطوات الدؤوبة. وقد اتضح بالتالي أن الديمقراطية المباشرة التي يتم خوضها عبر الاستفتاءات الشعبية في المقام الأول، تتصدر اليوم المخاطر المحدقة بمشروع الوحدة الأوروبية، حتى أن ما يشغل صانعي القرار الأوروبي حاليا هو كيفية إبعاد شبح صناديق الاقتراع عن حلم الوحدة كي لا ينفرط عقد الاتحاد.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وإن كان لتقرير تشيلكوت من أهمية جوهرية؛ فتبقى مرتهنة لاستثماره في خوض مساءلات جادة، وهو بدونها يظل تأريخا شيقا لملابسات إحراق العراق والمنطقة. والمؤكد أن المعضلة لا يمكن حصرها في بلير الذي خرج من الخدمة، بل ببنية المشروع الديمقراطي التي أتاحت له أن يذهب بعيدا، علاوة على ضلوع التقارير الاستخبارية المضللة في الدفع بقرار كهذا وما يشير إليه ذلك من مكامن خلل في عملها.

أما إن غابت المراجعات العميقة بعد هذا التقرير العريض؛ فقد يؤول المشهد إلى كلمات جوفاء من قبيل تلك الكلمة (آسف) التي نطق بها بلير بفتور بعد سنوات متواصلة من تأجيج الحرائق.

لماذا يستمر بقاء داعش؟

جيفري د. ساكس — الجزيرة نت — 2016\7\9

تبرهن الهجمات الإرهابية المميتة التي شهدتها اسطنبول ودكا وبغداد على القدرة القاتلة التي يتمتع بها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في التغلغل إلى أوروبا، وشمال أفريقيا، والشرق الأوسط، وأجزاء من آسيا.

وما دام تنظيم داعش قادرا على الحفاظ على معاقله في سوريا والعراق، فسوف تظل شبكته الإرهابية قادرة على ارتكاب مثل هذه المذابح؛ بيد أن إلحاق الهزيمة بتنظيم داعش ليس بالمهمة الصعبة بصورة خاصة. المشكلة هي أن كل الدول المتورطة في العراق وسوريا، بما في ذلك الولايات المتحدة وحلفاؤها، لم تتعامل مع تنظيم داعش حتى الآن باعتباره خصما رئيسيا. والآن حان الوقت للتعامل معه من هذا المنطلق.

يتألف تنظيم داعش من قوة قتالية صغيرة، وتشير تقديرات الولايات المتحدة إلى وجود ما بين 20 إلى 25 ألف مقاتل في العراق وسوريا، ونحو خمسة آلاف مقاتل في ليبيا. ومقارنة بأعداد القوات العسكرية المسلحة العاملة في سوريا (125000 جندي) أو العراق (271500) أو المملكة العربية السعودية (233500) أو تركيا (510600) أو إيران (523000)، يصبح عدد قوات تنظيم داعش ضئيلا للغاية.

على الرغم من تعهد الرئيس الأميركي باراك أوباما في سبتمبر/أيلول 2014 بإضعاف ودحض تنظيم داعش ثم تدميره في نهاية المطاف، فإن الولايات المتحدة وحلفاءها، بما في ذلك المملكة العربية السعودية وتركيا وإسرائيل (من وراء الكواليس)، كانت تركز بدلا من ذلك على إسقاط بشار الأسد في سوريا. ولنتأمل هذا البيان الصريح الصادر مؤخرا عن الجنرال الإسرائيلي هيرتزي هاليفي (نقله إليّ صحافي حضر الخطاب الذي ألقاه فيه هاليفي): "إسرائيل لا تريد أن ينتهي الوضع في سوريا إلى إلحاق الهزيمة بتنظيم داعش، ورحيل القوى العظمى عن المنطقة، وبالتالي ترك إسرائيل وحدها في مواجهة حزب الله وإيران، القوتين اللتين تتمتعان بقدرات أعظم".

صحيح أن إسرائيل تعارض داعش، ولكن همها الأعظم هو الدعم الإيراني للأسد؛ فالأسد يمكن إيران من دعم خصمين شبه عسكريين لإسرائيل، وهما حزب الله وحماس. وبالتالي، تعطي إسرائيل الأولوية للتخلص من الأسد قبل إلحاق الهزيمة بتنظيم داعش.

وترى الولايات المتحدة التي يقودها المحافظون الجدد، في الحرب التي تدور رحاها في سوريا استمرارا لخطة الهيمنة الأميركية على العالم والتي أطلقها وزير الدفاع ريتشارد تشيني ووكيل وزارة الدفاع بول وولفويتز مع نهاية الحرب الباردة.

في عام 1991، قال وولفويتز للجنرال الأميركي ويسلي كلارك: "ولكننا تعلمنا شيئا واحدا (من حرب الخليج)، وهو أننا قادرون على استخدام قواتنا العسكرية في المنطقة (الشرق الأوسط) ولن يتصدى لنا السوفيات. ولدينا مهلة تمتد من خمس

Centre GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

إلى عشر سنوات لتطهير هذه الأنظمة السوفييتية القديمة (سوريا وإيران والعراق) قبل أن تُقْدِم القوة العظمى التالية على تحدينا".

كان المقصد من الحروب المتعددة التي خاضتها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط (في أفغانستان والعراق وسوريا وليبيا، وغيرها) يتلخص في إزاحة الاتحاد السوفياتي، ثم روسيا، من المشهد وإعطاء الولايات المتحدة سطوة مهيمنة. وقد باءت هذه الجهود بالفشل الذريع.

وبالنسبة للمملكة العربية السعودية، وكذا إسرائيل، كان الهدف الرئيسي إبعاد الأسد من أجل إضعاف إيران. وتُعَد سوريا جزءا من الحرب بالوكالة الممتدة بين إيران الشيعية والمملكة العربية السعودية السُنّية والتي تدور رحاها في ساحات القتال في سوريا واليمن وفي المواجهات المريرة بين الشيعة والسُنّة في البحرين وغيرها من بلدان المنطقة.

أما عن تركيا، فإن الإطاحة بالأسد تعزز مكانتها الإقليمية؛ بيد أن تركيا تواجه الآن ثلاثة خصوم على حدودها الجنوبية هم الأسد، وتنظيم داعش، والأكراد القوميون. حتى الآن كان تنظيم داعش في مؤخرة اهتمامات تركيا بعد الأسد والأكراد، ولكن ربما يتغير ذلك بفعل الهجمات الإرهابية التي ينفذها تنظيم داعش في تركيا.

كما لاحقت روسيا وإيران مصالحهما الإقليمية الخاصة، بما في ذلك من خلال تنظيم الحروب بالوكالة ودعم العمليات شبه العسكرية. بيد أن كلا منهما أشارت إلى استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة لإلحاق الهزيمة بتنظيم داعش، وربما لحل مشاكل أخرى أيضا، إلا أن الولايات المتحدة رفضت هذه الجهود بازدراء بسبب تركيزها على إسقاط الأسد.

تُلقي مؤسسة السياسة الخارجية في الولايات المتحدة باللائمة على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بسبب دفاعه عن الأسد، في حين تلوم روسيا الولايات المتحدة لأنها تحاول الإطاحة به. وربما تبدو هذه الشكاوى متسقة، ولكنها ليست كذلك؛ ذلك أن المحاولات التي تبذلها الولايات المتحدة وحلفاؤها للإطاحة بالأسد "تنتهك ميثاق الأمم المتحدة"، في حين "يتسق" دعم روسيا للأسد مع حق سوريا في الدفاع عن نفسها بموجب هذا الميثاق. صحيح أن الأسد حاكم مستبد، ولكن ميثاق الأمم المتحدة لا يعطي رخصة لأي دولة لاختيار أي الطغاة ينبغي عزلهم.

يؤكد استمرار بقاء تنظيم داعش وجود ثلاثة عيوب تشوب السياسة الخارجية الأميركية، هذا فضلا عن عيب تكتيكي قاتل.

فأولا، لم يكن سعي المحافظين الجدد إلى فرض هيمنة الولايات المتحدة من خلال تغيير الأنظمة ضربا من الغطرسة المتعطشة للدماء فحسب؛ بل كان أيضا من مظاهر فرط الامتداد الإمبراطوري الكلاسيكي. وقد باء هذا المسعى بالفشل حيثما حاولت الولايات المتحدة تنفيذه، ولم تكن سوريا وليبيا سوى أحدث الأمثلة الدالة على الفشل.

وثانيا، دأبت وكالة الاستخبارات المركزية لفترة طويلة على تسليح وتدريب الجهاديين السُنّة من خلال عمليات سرية، وقد أنتج هؤلاء الجهاديون تنظيم داعش، الذي كان نتيجة مباشرة، وإن كانت غير متوقعة، للسياسات التي انتهجتها وكالة الاستخبارات المركزية وشركاؤها.

ثالثا، كانت نظرة الولايات المتحدة إلى إيران وروسيا باعتبارهما خصمين لدودين لأميركا عتيقة في نواح كثيرة ونبوءة ذاتية التحقق. فالتقارب مع البلدين أمر ممكن.

رابعا، على الجانب التكتيكي، فشلت محاولة الولايات المتحدة خوض حرب على جبهتين ضد الأسد وداعش. فكلما ضَعُف الأسد، كان الجهاديون السُنّة، بما في ذلك داعش وجبهة النُصرة، يشغلون الفراغ.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

الواقع أن الأسد ونظراءه في العراق قادرون على إلحاق الهزيمة بتنظيم داعش إذا وفرت الولايات المتحدة وروسيا والمملكة العربية السعودية وإيران الغطاء الجوي والدعم اللوجستي. صحيح أن الأسد سيبقى في السلطة؛ وصحيح أن روسيا ستحتفظ بحليف لها في سوريا؛ وصحيح أن إيران ستحظى بقدر من النفوذ هناك. وسوف تستمر الهجمات الإرهابية بلا شك، بل وربما حتى باسم داعش لبعض الوقت؛ ولكن هذه الجماعة سوف تُحرَم من قاعدة عملياتها في سوريا والعراق.

لن تنهي هذه النتيجة وجود داعش على الأرض في الشرق الأوسط فحسب، بل وقد ترسي الأساس للحد من التوترات الإقليمية بشكل أكثر عموما. ومن الممكن أن تبدأ الولايات المتحدة وروسيا عكس مسار حربهما الباردة الجديدة من خلال الجهود المشتركة للقضاء على الإرهاب الجهادي. (من المفيد أيضا أن يتعهد حلف شمال الأطلسي بعدم عرض الالتحاق بعضويته على أوكرانيا أو تصعيد الدفاعات الصاروخية في أوروبا الشرقية).

وهناك المزيد.. فالنهج التعاوني لإلحاق الهزيمة بتنظيم داعش من شأنه أن يعطي المملكة العربية السعودية وتركيا السبب والفرصة لإيجاد تسوية مؤقتة مع إيران. ومن الممكن أن يتعزز أمن إسرائيل من خلال إشراك إيران في علاقات تعاونية على الصعيدين الاقتصادي والجيوسياسي مع الغرب، وهو ما من شأنه أن يعزز بالتالي من فرص نجاح حل الدولتين الذي طال انتظاره مع فلسطين.

كان صعود داعش عَرَضا من أعراض قصور الإستراتيجية الغربية الحالية، وخاصة إستراتيجية الولايات المتحدة. والغرب قادر على إلحاق الهزيمة بتنظيم داعش. والسؤال الآن هو ما إذا كانت الولايات المتحدة ستتولى عملية إعادة التقييم الإستراتيجي اللازمة لتحقيق هذه الغاية.

الصراع الكردي – الكردي.. الأسباب والمآلات

خورشيد دلي العربي الجديد 2016\7\9

منذ انشقاق جلال الطالباني عن الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة الملا مصطفى البرزاني عام 1967، ثم تأسيسه حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، تكرّست الانقسامات في صفوف الحركة الكردية، وتعمقت أكثر مع استلام مسعود البرزاني قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني عقب وفاة والده عام 1979، وخصوصاً أن حزب الطالباني يتهم البرزاني بالتفرّد في اتخاذ القرارات، وتسليم المناصب العليا في إقليم كردستان لأفراد عائلته، حيث إلى جانب شغل البرزاني منصب رئاسة الإقليم، يشغل ابن شقيقه نيجيرفان رئاسة الحكومة، كما يشغل نجله مسرور منصب رئاسة الأمن القومي الذي تتبع إليه جميع المؤسسات الأمنية والعسكرية في الإقليم.

عمق الانقسام

بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، وفرض حظر على الطيران العراقي فوق شمال العراق، أصبحت منطقة كردستان العراق مقسّمة بين تيارين رئيسين، الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة الطالباني ومقره السليمانية، والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة البرزاني ومقرّه أربيل. وعلى خلفية هذا الانقسام، تأسست إدارتان في إقليم كردستان، لكل منهما مؤسساتها المحلية والخدمية والأمنية، حيث حدثت عدة مواجهات بين الطرفين، كانت أبرزها عام 1996، عندما قاد حزب الطالباني هجوماً على أربيل بمساعدة إيران، ونجح في السيطرة على المدينة، فيما هرب مسعود مع قواته إلى محافظة نينوى، قبل أن يستنجد بالرئيس العراقي الراحل صدام حسين الذي أرسل قواته التي تمكنت من إخراج قوات الطالباني من أربيل، وإعادة البرزاني وقواته إلى المدينة. وهكذا استمر الصراع بينهما إلى أن تدخلت الولايات المتحدة في النزاع، ونجحت وزيرة خارجيتها مادلين أولبرايت في عقد اتفاق مصالحة بين الجانبين في واشنطن عام 1998، إلا أنه على الرغم من اتفاق المصالحة، ومن ثم غزو العراق عام 2003، وإقرار الدستور العراقي عام 2005 بتشكيل إقليم فيدرالي، فإن الصراع بين الجانبين على

Centre for Gaza Studies
GAZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

استحواذ النفوذ والسيطرة على المناطق مستمر، فقد توسعت سيطرة الاتحاد الوطني الكردستاني على مناطق جديدة، فأصبحت محافظة كركوك وقضاء خانقين تحت نفوذه، بعد أن حصل الحزب في الانتخابات، أخيراً، على أغلبية أصوات محافظة كركوك. ومع أن جهوداً ووساطات نجحت في التوصل إلى اتفاق استراتيجي عام 2006 على تقاسم السلطات، وتشكيل حكومة واحدة على أن تكون رئاسة الإقليم برئاسة البرزاني، مقابل أن تكون رئاسة العراق من نصيب حزب الاتحاد الديمقراطي، إلا أن الصراع استمر بين الجانبين، من دون الصدام لأسباب داخلية وإقليمية، ففي الوقت الذي للاتحاد الوطني الكردستاني علاقة جيدة مع السلطة المركزية في بغداد، وعلى علاقةٍ وطيدةٍ مع إيران، فإن علاقة الحزب الديمقراطي متوترة مع بغداد، وعلى علاقةٍ فاترةٍ مع إيران في مقابل علاقة جيدة مع تركيا.

لعل ما زاد من تعقيدات الصراع، دخول حزب حركة التغيير (كوران)، بزعامة نوشيروان مصطفى، إلى حلبة الصراع، ورفضه استمرار مسعود البرزاني في رئاسة الإقليم، بعد أن انتهت المدة القانونية لرئاسته، ما أثار حفيظة رئاسة الإقليم التي طردت وزراء حركة التغيير من الحكومة، ومنعت رئيس البرلمان، يوسف محمد صادق، من مزاولة مهامه، ما أدى عملياً إلى تشكيل جهة حزبية مؤلفة من الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير والأحزاب الإسلامية في مواجهة البرزاني وتمسّكه بالرئاسة، حيث تدعو الأحزاب المناهضة له إلى تغيير النظام في الإقليم من الرئاسي إلى البرلماني، وتقليص صلاحيات رئاسة الإقليم. ومع تمسّك البرزاني بالزعامة، ورفض الجهة المناهضة له، احتدم الصراع متأثراً بعاملين أساسيين. الأول: اشتداد خطر "داعش" وأولوية الجميع درء هذا الخطر والقضاء عليه. الثاني: اشتداد حالة التجاذب الإقليمي والدولي على الإقليم، ولا سيما تركيا وإيران اللتين تتنافسان على الإقليم والعراق والمنطقة بشكل عام، في إطار الصراع التاريخي بين الدولتين على النفوذ والدور. لكن، بغض النظر عن العاملين، فان الصراع الكردي - الكردي بات أمام ثلاثة سيناريوهات.

<u>الصدام:</u>

يستمد هذا السيناريو مشروعيته من مضي البرزاني في مشروعه الخاص نحو الاستقلال، من دون حل أزمة الرئاسة والنظام السياسي في الإقليم، وثمّة مؤشراتٌ توحي بأن هذا السيناريو بدأ يشق طريقه في المرحلة المقبلة، لعل من أهمها:

1- إعلان البرزاني عزمه المضي في إعلان الدولة الكردية بعد الاستفتاء المرتقب، في وقت ترى الأحزاب المناهضة له أن إصراره على هذا الأمر يأتي في إطار تطلعه إلى اعطاء مشروعية بقائه في الرئاسة، فضلا عن أن إعلان الدولة قد يجلب ويلاتٍ للإقليم في ظل الرفض الإقليمي لإقامة دولة كردية مستقلة. وكذلك تراجع الدعم الأميركي للإقليم، وحصره من خلال بغداد. كما أنه في حال نجاح القوات العراقية في هزيمة "داعش" في الموصل، فإن هذه القوات لن تسكت عما يخططه البرزاني، وإصراره على ضم كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها إلى إقليم كردستان.

2- تشدد البرزاني في عدم الاستجابة لمطالب الأحزاب الأخرى، بشأن تغيير النظام من الرئاسي إلى البرلماني، وأن يكون تولي رئاسة الإقليم لدورتين. وهذه عملياً مطالب الشارع الكردي الذي يرى أن مثل هذا الإصلاح بات شرطاً للديمقراطية في الإقليم، فيما يرى البرزاني أن ما سبق يأتي في إطار المؤامرة ضده، وهو ما يعني ضمناً قرار المواجهة.

3- على الرغم من وجود حكومةٍ واحدةٍ في الإقليم، إلا أن نظام الإدارتين على أرض الواقع مستمر، فلكل منهما قواتها الأمنية الخاصة. وفي الفترة الأخيرة، حصلت عدة اشتباكات بين الجانبين، وصلت إلى الهجوم على المقار الحزبية وإغلاق المؤسسات الإعلامية لكل طرف في مناطقه، وسط حشد كل طرف عناصر قوته، ربما استعداداً للمواجهة المنتظرة.

4- تدفع الأطراف الإقليمية المعنية بالصراع بكل طرف إلى المواجهة لمصالحها الخاصة، فمقابل الدعم التركي الكبير للبرزاني، تدعم طهران وبغداد الأحزاب المعارضة له، كما أن الموقف من حزب العمال الكردستاني بات نقطة خلافٍ كبيرة، فمقابل دعم الاتحاد الوطني الكردستاني حزب العمال الكردستاني في حربه ضد تركيا، والتنسيق معه في منطقة سنجار ضد

Gaza Center for Studies & Strategies
للدراسات والاستراتيجيات

"داعش"، ودعم الاثنين حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سورية، يتحالف حزب البرزاني مع الحكومة التركية ضد حزب العمال الكردستاني، ويطالبه بالخروج من الإقليم، بما في ذلك معقله في قنديل، كما يعيش في حالة صدام مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سورية، حيث يتهمه بالتفرّد ومنع الأحزاب الكردية السورية المتحالفه مع البرزاني (المجلس الوطني الكردي) من تقاسم النفوذ في المناطق الكردية في سورية.

العودة إلى نظام الإدارتين:

يستمد هذا السيناريو مشروعيته من مطالبة بعضهم بإعلان إقليم السليمانية، إذا واصل البرزاني التمسك بسياسة التفرّد في قيادة الإقليم. وهناك عواملُ قد تدفع حزب الاتحاد الوطني إلى السير في هذا السيناريو إلى النهاية، لعل أهمها:

1 – رغبة الاتحاد الوطني الكردستاني في عدم الذهاب إلى الصدام مع البرزاني، واللجوء إلى الوسائل القانونية لحل الخلافات، أي اللجوء إلى المادة 15 من الدستور العراقي التي تنصّ على إمكانية محافظة أو أكثر تشكيل إقليم خاص بها. ولعل ما يشجع حزب الاتحاد الوطني وحركة التغيير على هذا الخيار تحويل منطقة حلبجة، أخيراً، محافظةً رابعة في الإقليم، واحتمال تحويل قضاء خانقين محافظة خامسة، فضلا عن استمرار السيطرة السياسية على كركوك، ما يعني أن إقليم السليمانية سيكون مؤلفاً من أربع محافظات، مقابل محافظتي أربيل ودهوك الواقعتين تحت سيطرة البرزاني.

2- على الرغم من أن حزب الاتحاد الوطني الذي تعرّض لضعف، وسلسلة انقساماتٍ بعد مرض زعيمه التاريخي، جلال الطالباني، إلا أنه بدأ ينتعش، أخيراً، على وقع المطالبة بتعزيز موقع السليمانية في الإقليم، والنجاحات الانتخابية التي حققها في كركوك، وتجاوز خلافاته القديمة مع حركة التغيير، بعد التوصل إلى اتفاق للشراكة السياسية، ووقوفهما في صف واحد في مواجهة تمسك البرزاني بالسلطة.

3- يعتقد حزب الاتحاد الوطني أن الظروف باتت مناسبة للتحرك، وإنهاء تحالفه الاستراتيجي مع البرزاني، فالوضع الاقتصادي والمعيشي السيئ للإقليم، وخلافات البرزاني مع بغداد، وتداعيات الحرب مع "داعش"، عوامل تدفع الحزب إلى الاعتقاد بأنه لم تعد لدى البرزاني القوة الكافية للتحرك ضده، إذا اتخذ قرار إعلان إقليم السليمانية.

4 – توفر الدعم المحلي والإقليمي، إذ تشكل علاقة السليمانية الجيدة مع بغداد في مقابل العلاقة المتوتر بين أربيل وبغداد عاملاً محفزاً للسليمانية للمضي في خيارها، لكن الأهم هنا دعم إيران، الدولة الوحيدة التي تجاور السليمانية جغرافيا. وفي ظل العلاقة الجيدة بين الجانبين، في مقابل توتر علاقة إيران مع البرزاني، بسبب تحالفه مع تركيا، وعلاقاته الجيدة مع الولايات المتحدة، وتلويحه الدائم بإعلان دولة كردية، فإن الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير يتوقعان دعماً إيرانياً كبيراً لخيار إعلان إقليم السليمانية.

التوافق:

يدل على مشروعية هذا السيناريو أن التجربة التاريخية للصراع الكردي – الكردي، والتي تقتضي انتصار الحكمة والعقل على المصالح الحزبية والشخصية، فثمّة أسباب قد تشجع على هذا السيناريو الذي يقوم أساساً على تلبية مسعود البرزاني للإصلاحات المطلوبة، انتصاراً للمصلحة القومية الكردية. وتشجع على هذا السيناريو جملة من العوامل:

1- أغلب سكان الإقليم ومكوناته السياسية باتوا يرفضون استمرار البرزاني في رئاسة الإقليم،

"أغلب سكان الإقليم ومكوناته السياسية باتوا يرفضون استمرار البرزاني في رئاسة الإقليم" وقد يجلب أسلوب التعامل الأمني مع هذه القضية كوارث على عائلة البرزاني، ومكانتها التاريخية في النضال الكردي، في حين أن التوجه إلى الإصلاح سيعزّز

GAZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

من مصداقية العائلة والحزب الديمقراطي الكردستاني، فضلاً عن أنه سيعزز التوافق على الساحة الكردية، ويعزّز الديمقراطية والعمل السياسي في الإقليم.

2- يتجه الوضع الاقتصادي والمعيشي في الإقليم نحو مزيد من التدهور، إذ لم يعد الموظفون يستلمون رواتبهم بسبب الأزمة المالية، وأصبح الشارع الكردي المحتقن يطالب بالخروج من هذه الأزمة، وسط اتهاماتٍ لعائلة البرزاني بتوظيف مداخيل النفط لحساباتها ومشاريعها الخاصة. وعليه، ثمة من يرى أن هذه الأزمة قد تدفع البرزاني إلى القبول بالإصلاحات إنقاذاً للوضع.

3- الصراع مع حزب العمال الكردستاني: توسع وجود حزب العمال الكردستاني في إقليم كردستان العراق بشكل كبير، منذ احتلال "داعش" الموصل، حيث لم يعد يقتصر في مناطق جبال قنديل، بل بات في محافظات دهوك والعمادية ومناطق سنجار أيضاً. وتذكر التقارير أن الحزب بات يسيطر على قرابة 700 مدينة وبلدة وقرية، ونسج علاقات جيدة مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير. وقد بات ما سبق يشكّل ضغطاً كبيراً على البرزاني قد لا يجد مخرجاً منه، إلا بقبول الإصلاح الذي تنشده الأحزاب الأخرى.

4- العامل الإقليمي والدولي: لا تبدو المتغيّرات الإقليمية والدولية في صالح البرزاني، فإيران التي تهيمن على العراق في خلاف مع سياساته وتحالفه مع تركيا. والولايات المتحدة التي راهن البرزاني كثيراً عليها تبدو غير موافقة على خيار الاستقلال الكردي. وموسكو وواشنطن دخلتا في تفاهم على إيجاد تسويةٍ للأزمة السورية، خلافا لتوجهات تركيا الرامية إلى إسقاط النظام السوري. وعليه، تبدو المواقف الإقليمية والدولية تسير عكس تطلعات البرزاني.

لكل سيناريو أسبابه وعوامله، وهي سيناريوهات تضع الإقليم الكردي أمام خياراتٍ مفتوحة، بعد أن استفحل الصراع بين قواه السياسية التي تبدو كأنها تنتظر مسار التطورات الجارية في المنطقة، لتحدّد كيفية حسم الصراع الجاري.

بريطانيا وفوضى الخروج

جيفري كمب — الاتحاد — 2016\7\9

التصويت المفاجئ للشعب البريطاني في الثالث والعشرين من يونيو الماضي، لمصلحة خروج بلاده من الاتحاد الأوروبي، أعقبته فوضى سياسية ما زالت محتدمة في هذا البلد. اتخذت هذه الفوضى مظاهر عديدة منها:

أولاً، إعلان رئيس الوزراء ديفيد كاميرون، الذي دعا إلى الاستفتاء في الأصل، وكافح من أجل بقاء بريطانيا في منظومة الاتحاد الأوروبي، التنحي عن منصبه، بعد أن فشل رهانه على البقاء. ومن المفترض في هذه الحالة، أن يتم انتخاب زعيم جديد لحزب «المحافظين» في بداية شهر سبتمبر المقبل، علماً بأن أي سياسي يتم اختياره سيصبح بالتبعية رئيساً لوزراء بريطانيا.

ثانياً، القرار المفاجئ الذي اتخذه خليفة كاميرون المفترض، وهو عمدة لندن السابق «بوريس جونسون» بالانسحاب من السباق على قيادة الحزب، وذلك بعد أن تعرض لطعنة في الظهر، من قبل صديقه، ومدير حملته «مايكل جوف» وزير العدل في حكومة كاميرون.

ثالثاً، تعرض زعيم حزب العمال «جيريمي كوربين» لهجوم ضارٍ من حزبه، بسبب الحملة الباهتة التي قادها لدعم بقاء بلاده في الاتحاد الأوروبي، والتي منيت بفشل ذريع، نتج عنه فقدان «كوربين» الاقتراع بعدم الثقة في الثامن والعشرين من يونيو الماضي بين زملائه البرلمانيين، حيث صوت 172 عضواً ضده و42 لصالحه. بناء على ذلك فإنه من غير المرجح، لحد كبير، أن يظل كوربين على رأس حزب العمال لفترة طويلة، حتى لو تمكن من المحافظة على شعبيته وسط القاعدة الجماهيرية للحزب، ولدى بعض الاتحادات المهنية البريطانية القوية.

GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

رابعاً، في الرابع من يوليو الجاري، أكد «نيجيل فاراج» زعيم حزب الاستقلال البريطاني، عزمه على التنحي عن قيادة الحزب، بعد أن نجح في تحقيق هدفه السياسي الخاص بإجراء اقتراع وطني على الخروج من الاتحاد الأوروبي.

ونظراً إلى أن المفاوضات المتعلقة بتفاصيل الخروج، التي ستجريها لندن مع الاتحاد الأوروبي، لا يمكن أن تبدأ، قبل أن يحدد رئيس الوزراء البريطاني الجديد- الذي سيحل محل ديفيد كاميرون- تاريخاً لذلك، فإن الأمر المرجح في هذه الحالة هو أن طاقماً من الوجوه الجديدة، يختلف عن تلك الموجودة حالياً، هو الذي سيمثل المصالح البريطانية في تلك المحادثات.

وهذه المحادثات يتوقع أن تكون ممتدة ومؤلمة كما تشير توقعات عديدة، ولكن المخاوف التي ظهرت عقب إعلان نتيجة الاستفتاء بالخروج، والخاصة بحدوث فوضى اقتصادية، لم تتبلور في الواقع حتى الآن على الأقل، باستثناء، ربما، عدة أيام شهدت فيه أسعار الأوراق المالية تدهوراً في مختلف أسواق العالم. مع ذلك، يبدو المستقبل السياسي في الوقت الراهن مقلقاً لحد كبير، وهو ما ستكون له بالطبع آثار مباشرة على مختلف دول أوروبا. من بين المسائل الأخرى بالغة الصعوبة، التي ستنتج عن الخروج البريطاني، تلك المتعلقة بالدور المستقبلي لاسكتلندا، وأيرلندا الشمالية، اللتين صوت مواطنوهما بأغلبية صريحة على البقاء ضمن المنظومة الأوروبية. في هذا السياق، أعرب الحزب «القومي الاسكتلندي»، وهو الحزب المهيمن في اسكتلندا، والذي يمثلها في مجلسي البرلمان في وستمنستر، بشكل جلي عن رغبة بلاده في البقاء في المنظومة الأوروبية، وهناك توقعات قوية أن الاسكتلنديين قد يطالبون باستفتاء آخر لتحديد ما إذا كانوا سينفصلون عن بريطانيا، أم يظلون جزءاً منها.

كما أن «الجمهوريين» الآيرلنديين سواء في جمهورية آيرلندا، وآيرلندا الشمالية، قد أثاروا هم أيضاً ضجة حول إجراء استفتاء أيرلندي على توحيد البلدين المقسمين، ثم القيام بعد ذلك بفصم جميع الروابط السياسية، التي تربطهم بوستمنستر(مقر البرلمان البريطاني).

بصرف النظر عن هذه الضغوط، هناك بالفعل قضايا حقيقية تتعلق بالحدود بين جمهورية آيرلندا، وآيرلندا الشمالية: فخلال العنف الطائفي الذي اندلع بين الدولتين في أواخر القرن العشرين، كانت الحدود بينهما تخضع لرقابة مشددة، لمنع الإرهابيين من التسلل عبرها، والتوجه إلى القتال في الحرب الأهلية المشتعلة في الشمال. ولكن مع تحقق السلام في آيرلندا الشمالية عام 1998، وكون جمهورية آيرلندا عضواً في الاتحاد الأوروبي بالفعل، فإن ذلك نتج عنه تحسن التعاون بين الدولتين على نحو دراماتيكي إلى درجة اعتبار الحدود بينهما مفتوحة.

ولكن عندما تخرج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فإن هذه الحدود قد تغلق مرة ثانية، وهو ما سيمثل في هذه الحالة نكسة تراجيدية، لما اعتُبر قصة نجاح سياسي عظيمة.

المجهول الكبير الآخر، هو مستقبل لندن كمركز مالي عالمي. فمعظم اللندنيين صوتوا لمصلحة البقاء في الاتحاد الأوروبي، وشهدت المدينة احتجاجات كبيرة على قرار الخروج. وهناك تقارير تشير إلى أنه قد تم جمع 4 ملايين صوت لتقديمها إلى البرلمان للنظر في أمر عقد استفتاء ثانٍ.

هذا الأمر لن يجد طريقه للتحقق، إلا إذا ما قرر الاتحاد الأوروبي أنه سيجري تغييرات في طريقة عمله، وهو مالا يمكن أن يحدث، إلا إذا ما تفاقمت بعض الأزمات الأخرى التي تواجه الاتحاد، ووصلت إلى الذروة، مثل حدوث المزيد من المشكلات المالية مع اليونان، وإيطاليا، وإسبانيا، وتقديم المزيد من المطالبات بالحكم الذاتي، أو حتى الاستقلال، من مقاطعات مثل مقاطعة كتالونيا في إسبانيا.

في غضون ذلك كله، ستبقى بريطانيا هي المشكلة الرئيسة التي تواجه أوروبا في الوقت الراهن، ولكن ذلك لن يستمر طويلاً.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

محاولة بلير وبوش إعادة تشكيل الشرق الأوسط أضرمت نارا لا تزال مشتعلة حتى اليوم

ديفيد هيرست عربي21 2016\7\9

مثل سايكس وبيكو قبلهما بقرن من الزمن حاول بلير وبوش إعادة تشكيل الشرق الأوسط، فكان لذلك نتائجه المدمرة.

أفاقت بريطانيا مؤخرا، وليس للمرة الأولى، لتجد عقارب الساعة قد رجعت إلى الوراء. فيوم الأربعاء، عندما نُشر تقرير تشيلكوت، عادت عقارب الساعة إلى الثامن عشر من آذار/ مارس 2003، ذلك اليوم الذي صوت فيه البرلمان لصالح شن الحرب على العراق.

قبل ثلاثة عشر عاما، وقف نائب من نواب البرلمان – ممن يجلسون في المقاعد الخلفية – واسمه جيريمي كوربين ليخطب في أكبر تجمع شهدته البلاد في تاريخها للمطالبة بوقف الحرب على العراق. كلماته التي نطق بها في الخامس عشر من شباط/ فبراير من ذلك العام أثبتت مصداقيتها.

"بالنسبة لأولئك الذين يقولون إن هذا صراع ضروري وعادل لأنه سيجلب السلام والأمان، كان الحادي عشر من سبتمبر حدثا مريعا. إلا أن ثمانية آلاف قتيل في أفغانستان لم يعيدوا أيا من أولئك الذين قضوا نحبهم في مركز التجارة العالمي، وآلاف أخرى من القتلى في العراق لن تصحح الأوضاع أو تعيد الأمور إلى نصابها، وإنما ستطلق العنان للصراع وللكراهية وللبؤس وللإحباط الذي سيغذي بدوره الحرب والصراع والإرهاب والاكتئاب والبؤس لأجيال قادمة".

ما أن انتهي تشيلكوت من إبطال كافة الحجج التي ساقها رئيس وزراء بريطانيا آنذاك طوني بلير لتبرير مغامرته العسكرية، تقدم كوربين، الذي يتزعم حزب العمال الآن، ليعتذر نيابة عن الحزب. أما زعيم الحزب السابق بلير فلم يبد ندما على ما فعل، بل قال إنه لو استقبل من أمره ما استدبر لكان اتخذ القرار نفسه تارة أخرى.

ولكن، ليس بلير الوحيد الذي يستمر في الدفاع عن التدخل الغربي في الشرق الأوسط. فهذا كاميرون، وفي رده على تقرير تشيلكوت، يصر على عدم ندمه في ما يتعلق بليبيا، والتي حصل التدخل فيها بناء على أوامر منه.

ويدخل في زمرة المسعرين للحرب أغلبية أعضاء مجلس النواب من حزب العمال الذين صوتوا لصالح التدخل، وصوتوا كذلك ضد كوربين. وكما لاحظ نافذ أحمد حينما حلل المعلومات الخاصة بتصويتهم، فثمة تطابق شبه تام ما بين نمط التصويت لصالح التدخل ونمط التصويت ضد كوربين.

فقط 71 من بين 194 عضوا من أعضاء البرلمان عن حزب العمال الذين رفضوا مساندة كوربين (من خلال التصويت ضده أو الامتناع عن التصويت أو التخلف عن الحضور) كانوا أعضاء في البرلمان في عام 2003. ولكن من بين هؤلاء سبعة فقط صوتوا ضد الذهاب إلى الحرب. ما مجموعه 172 نائبا تشير سجلاتهم إلى أنهم كانوا يدعمون التدخلات العسكرية البريطانية في الخارج – وهو نفس عدد من صوتوا بسحب الثقة من زعامة كوربين لحزب العمال.

تسعة وثمانون بالمائة من أعضاء البرلمان عن حزب العمال الذين لا يدعمون كوربين دعموا التدخلات العسكرية البريطانية، ولكن ليس كل واحد منهم. ستة وخمسون بالمائة منهم يؤيدون الحرب بقوة بينما تشير سجلات 19 بالمائة – أي 37 نائبا عماليا – إلى أنهم صوتوا باستمرار ضد الحرب. ثمانية وتسعون من النواب العماليين المائة الذين كانوا يحتلون مناصب حينما حصل التصويت على إجراء تحقيق بشأن الحرب على العراق، صوتوا ضد المبادرة بإجراء مثل هذا التحقيق.

لربما لم يعودوا يحسبون أنفسهم بليريين (نسبة إلى طوني بلير)، إلا أن معظم أعضاء البرلمان العماليين الذي سعوا إلى خلع كوربين هم من مؤيدي التدخل الخارجي. أحد هؤلاء هو ألان جونسون، الذي كان في عهد بلير يشغل منصب وزير الداخلية. كان سجله في التصويت حول الشؤون الخارجية وقضايا الدفاع على النحو الآتي: صوت لصالح استخدام القوات

Center for Studies & Strategies
للدراسات والاستراتيجيات

العسكرية البريطانية في العمليات القتالية في الخارج، وصوت لصالح الحرب على العراق، وصوت ضد فتح باب التحقيق في الحرب، وصوت لصالح استبدال نظام أسلحة نووية جديد بصواريخ ترايدنت، وصوت لصالح مزيد من التكامل ضمن الاتحاد الأوروبي، وصوت لصالح تعزيز الميثاق العسكري. والشخص الآخر هو هيلاري بين، الذي أدى فصله من موقعه وزيرا لخارجية الظل إلى إطلاق محاولة الانقلاب على كوربين.

بالقدر نفسه الذي ينطبق فيه تقرير تشيلكوت على طوني بلير، فإنه ينطبق على مواقف كل من جونسون وبين ومايك غيبس، الرئيس السابق للجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم، ولعل هذا يفسر لماذا كانوا باستمرار يصوتون ضد فتح باب التحقيق في الحرب التي أشعلوها. على الأقل طوني بلير كانت لديه الجرأة لأن يقف وعلى مدى ساعتين في مواجهة حشد من الصحفيين غير الودودين. أما أولئك فلم يفعلوا ذلك، وإنما لجأوا بدلاً من ذلك إلى فتح النيران على زعيم حزبهم.

قال بين: "هناك الكثيرون منا ممن لا يأسفون على ذهاب صدام". بل واقترح أنه يتوجب إصلاح الأمم المتحدة حتى يصبح من الممكن بل من الواجب "محاسبة الطغاة الذين يقتلون شعوبهم ويرعبونهم". هل ينطبق ذلك مثلاً على محمد بن زايد، ولي عهد أبو ظبي، وعلى عبد الفتاح السيسي في مصر وهما اللذان يستمر طوني بلير في تقديم المشورة لهما؟ وتساءل جونسون عما إذا كان يوجد "أي دليل على أن أكاذيب قدمت إلى البرلمان". طبعا، يوجد دليل على ذلك.

دعوة بين لإصلاح الأمم المتحدة، وهو الأمر الذي قال تشيلكوت إن بلير طالما أعاقه، مثيرة للاهتمام لسبب مختلف.

إعلان الحرب على العراق في غياب قرار ثان للأمم المتحدة فتح الباب على مصراعيه أمام التدخلات العسكرية في الشرق الأوسط، فلم يعد أحد يكترث بالأمم المتحدة هذه الأيام أو يعبأ بالحصول على إذن منها قبل الشروع في عمليات عسكرية. وهكذا كان التدخل الروسي في سوريا والتدخل السعودي في اليمن، بالرغم من صدور قرار للأمم المتحدة حول الحصار على اليمن. ولم يسع المصريون ولا الإماراتيون إلى استصدار قرار من الأمم المتحدة قبل التدخل في شرق ليبيا.

ولم يصدر قرار أممي، ناهيك عن أن يكون هناك نقاش في البرلمان أو في الكونغرس، بشأن وجود عناصر عسكرية بريطانية وأمريكية وفرنسية تعمل مع، ومن خلال، مطار بينينا الذي تسيطر عليه قوات اللواء الليبي خليفة حفتر في بنغازي.

كان موقع "ميدل إيست آي" قد كشف النقاب عن انتشار قوات خاصة بريطانية وأردنية في ليبيا، وذلك طبقا لما ورد على لسان عاهل الأردن الملك عبد الله أثناء حديثه مع أعضاء في الكونغرس الأمريكي في شهر كانون الثاني/ يناير الماضي. فقد أخبرهم عبد الله بأن اللهجة الأردنية قريبة من اللهجة الليبية. وكانت الفرضية حينها أنهم يساعدون المليشيات الليبية في إخراج مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية من سرت. لم يحصل أن ناقش البرلمان البريطاني استخدام القوات البريطانية في ليبيا.

واليوم نكشف عن تسجيلات صوتية لطيارين بريطانيين وفرنسيين وأمريكيين وكذلك لمراقبين أرضيين وهم يتحدثون من أو مع برج المراقبة في قاعدة بينينا الجوية. لا صلة للإحداثيات التي ورد ذكرها في المحادثات مع المواقع المعروفة لتنظيم الدولة الإسلامية، ولكنها بدلاً من ذلك تتعلق بضربات جوية على أهداف مثل سوق الحوت، وهو سوق السمك في بنغازي، حيث يتواجد خصوم حفتر.

في سوق الحوت يقاتل حفتر مجلس شورى ثوار بنغازي، وهو عبارة عن ائتلاف بين مجموعات إسلامية مقاتلة، ويشتمل الائتلاف على أنصار الشريعة، والتي تصنف منظمة إرهابية من قبل الأمم المتحدة والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وتركيا. إلا أن المجلس يشتمل أيضا على كتيبة "شهداء 17 فبراير" التي تمولها وزارة الدفاع الليبية في طرابلس. هنا وفي درنا، يقوم البريطانيون والأمريكان والفرنسيون والأردنيون، وكذلك المصريون والإماراتيون، بمساعدة حفتر في قتاله ضد المقاتلين الذين كانوا قد طردوا تنظيم الدولة الإسلامية والذين يوالون الحكومة في طرابلس..

مركز GAZA للدراسات والاستراتيجيات
Center For Studies & Strategies

إما أن البريطانيين والأمريكان يدعمون كلا الطرفين المتصارعين في الحرب الأهلية الليبية في الوقت نفسه، أو أنهم يقدمون معسول الكلام لأحد الطرفين بينما يقدمون المساعدة العسكرية الحقيقية للطرف الآخر.

في الوقت الذي أدانت فيه بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا الضربات الجوية التي نفذتها قوات حفتر ضد درنا وحذرت من أنها يمكن أن تشكل جريمة حرب، تقوم العناصر البريطانية والفرنسية والأمريكية بمد يد العون لحفتر بينما يخوض حربه في بنغازي. لم يزل حفتر يرفض الاعتراف بسلطة حكومة الوحدة في طرابلس. في هذه الأثناء تقدم العناصر العسكرية البريطانية العون للقوات في شرق ليبيا رغم أنها لا تدين بالولاء ولا تأتمر بأوامر القيادة الموحدة لحكومة الوحدة الوطنية. ومن هنا فإن المساعدة التي يقدمها المراقبون العسكريون والطيارون البريطانيون لقوات حفتر تقوض روح -إن لم يكن بنود- الحظر الأممي على توريد السلاح إلى ليبيا.

ذلك هو المستنقع العميق للتدخل الأجنبي الذي وقع قبل ثلاثة عشر عاما. تماما مثل سايكس وبيكو قبلهما بقرن من الزمن، انهمك بلير والرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش بعمق في محاولة أيديولوجية لإعادة تشكيل خارطة الشرق الأوسط. وما زال بلير يدفع قدما بهذه الأجندة نفسها من خلال تعاملاته مع الإماراتيين ومع المصريين ومع الإسرائيليين وكذلك من خلال محادثاته مع حماس ومع الفلسطيني المتنفذ محمد دحلان. لكن قبل ثلاثة عشر عاما أبقى بلير طموحاته طي الكتمان.

في مذكرة كتبها وأرسلها إلى بوش في السادس والعشرين من آذار/ مارس 2003 بعنوان "الهدف الأساسي"، كتب بلير: "هذه هي اللحظة التي عندها يمكنك تحديد الأولويات الدولية للجيل القادم – إنه النظام العالمي الحقيقي لما بعد حقبة الحرب الباردة. إن طموحنا كبير – وهو يتمثل في إنشاء أجندة كونية بإمكاننا أن نوحد العالم من حولها".

وحينها قال بلير إن الحرب ستكون جزءا من عملية دفع أكبر، ألا وهي "نشر قيمنا حول الحرية والديمقراطية والتسامح وسيادة القانون" في كل أرجاء العالم.. "ولهذا، ومع أن أسلحة الدمار الشامل التي بحوزة العراق هي المبرر المباشر لاتخاذ الإجراء، إلا أن التخلص من عراق صدام هي الجائزة الحقيقية".

لقد أخفق بلير وبوش في تحقيق الهدف الأساسي، بينما نجحا في إنجاز ثلاثة أمور في الشرق الأوسط. فمن خلال التخلص من صدام، نجحا في إشعال صراع طائفي ما لبث أن انتشر في المنطقة بأسرها. وأخلا بالتوازن الإقليمي بين العالمين الفارسي والعربي. كما سمح تغيير النظام في العراق لإيران باختراق البلد والمنطقة. ولولا الدعم العسكري الإيراني لما كان بشار الأسد واثقا من قدرته على سحق الانتفاضة غير المسلحة التي اندلعت في درعا في عام 2011. وبدون الحرب على العراق ما كانت لا القاعدة ولا داعش لتوجدا لا في العراق ولا في سوريا. لقد قضى مئات الآلاف نحبهم وتشرد الملايين من ديارهم نتيجة لذلك.

تماما مثل سايكس وبيكو اللذين وضع اتفاقهما السري الأساس لقرن من الصراع الاستعماري في الشرق الأوسط، أضرم بوش وبلير نارا حينما غزوا العراق ما لبثت ألسنة لهيبها أن انتشرت في المنطقة بأسرها وما زالت تشتعل حتى يومنا هذا. ولا تبدو في الأفق نهاية لهذا الحريق. لقد سار كاميرون بكل بساطة على نهج بلير واقتدى بنموذجه، ولو أردت الحقيقة فكلاهما ينتمي إلى الحزب نفسه. ومن سيخلف كاميرون في رئاسة الوزراء سيفعل الشيء نفسه.. يمكن لمن أراد أن يرى ثمار عملهم أن يتأمل في ليبيا التي نشهد ما فيها من مآس وعنها اليوم نكتب.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

تحليل إخباري: تقرير شيلكوت يثبت الوجه الاستعماري لأمريكا وبريطانيا

القاهرة - "القدس" دوت كوم - (شينخوا) – 9\7\2016

رأى محللون مصريون أن التقرير البريطاني حول الحرب على العراقو أثبت أنه كان هناك تصميم لتدمير الدولة العربية، وكشف بوضوح الوجه العدواني والاستعماري لبريطانيا وأمريكا اللتين شنتا حربا بعد أن رددتا مزاعم كاذبة عن وجود أسلحة دمار شامل في بغداد.

وأعلنت لجنة التحقيق البريطانية "الأربعاء" الماضي تقريرها عن الحرب على العراق في عام 2003، ووجه جون شيلكوت رئيس اللجنة انتقادات قاسية لرئيس الوزراء الأسبق توني بلير، معتبرا أن الحرب لم تكن آنذاك حتمية، وأنها حدثت قبل استنفاد كل الحلول الدبلوماسية.

وقال شيلكوت إن بلير وعد الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش بالوقوف إلى جانبه في العراق "مهما حدث".

ورأى أن بريطانيا استندت للمشاركة في الحرب إلى معلومات استخباراتية لم يتم التحقق منها بشكل كاف، وأن خططها لفترة ما بعد الحرب لم تكن مناسبة على الاطلاق.

وفي هذا الصدد، قال السفير محمد العرابي وزير الخارجية المصري الأسبق، إن التقرير البريطاني أثبت أنه كان هناك تصميم من قبل أمريكا وبريطانيا على تدمير العراق.

وأضاف العرابي، وهو رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان حاليا، إن التقرير البريطاني صدر بعد "تدمير هائل وخراب هائل في العراق، ومعالجة الأمر الآن شبه مستحيل".

وتابع أن كثيرا من دول المنطقة من بينها السعودية كانت قد قدمت النصائح لأمريكا وبريطانيا بعدم غزو العراق، كما أن الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك نصح أمريكا بنفس الأمر.

وعن إمكانية استغلال التقرير في المطالبة بمحاكمة بلير، قال العرابي" لا اعتقد أن هناك نوايا للجوء لمحاكمات دولية".

من جهته، رأى الدكتور جمال سلامة أستاذ العلوم السياسية بجامعة قناة السويس أن التقرير أثبت الوجه العدواني والاستعماري لأمريكا وبريطانيا، لكنه أيضا يثبت أن المجتمع الأوروبي يحاسب المخطئ، ولا يحجب الحقائق، ولا يتستر على الأخطاء.

وقال سلامة، إن دولة العراق يمكنها استغلال التقرير في المطالبة بتعويضات عن آثار الحرب.

لكنه استبعد محاكمة بلير جنائيا، مشيرا إلى أن قرار الحرب "سياسي وليس جنائي"، وبالتالي فإن أقصى قرار قد يتخذه البرلمان البريطاني بسبب هذا التقرير هو سحب الثقة من المسؤول عن الحرب.

وأضاف أن "بلير ترك منصبه كرئيس للوزراء منذ سنوات، وبالتالي فإن التقرير لن يكون له تأثير على الأرض".

وأشار إلى أن التقرير صدر بعد فوات الآوان، ولن يغير شيئا بالنسبة للعراق، لأنه لم يتحدث عن ارتكاب جرائم حرب بل تحدث عن خطأ في اتخاذ قرار الحرب، وبالتالي العراق لا يستطيع أن يستغل التقرير في المطالبة بمحاكمة بلير، وإذا أرادت بغداد الذهاب للمحكمة الجنائية الدولية فعليها أن تثبت أن بريطانيا ارتكبت جرائم حرب في أراضيها.

وواصل، "لو كانت العراق دولة قوية تشهد استقرارا وبها كتلة سياسية متماسكة ربما كان يمكنها الاستفادة من التقرير، لكنها مشغولة بمشاكلها الداخلية، وتجاوزت مرحلة الحرب إلى مرحلة الصراع الداخلي".

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
GAZA Center For Studies & Strategies

بدوره قال الخبير العسكري اللواء متقاعد طلعت مسلم إنه يمكن الخروج بدروس مستفادة من هذا التقرير لتجنب الحروب.

وأشار إلى أن التقرير لم يأت بجديد، حيث كان واضحا أن بريطانيا وأمريكا لم تستنفدا الطرق الدبلوماسية مع الرئيس الأسبق صدام حسين قبل شن الحرب، كما لم تستطيعا إثبات امتلاكه أسلحة دمار شامل.

واعتبر أن "بلير تصرف كتابع للرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش، وليس كرئيس وزراء دولة تبحث عن مصالحها وتراعى مبادئ عامة".

ورأى أن " التقرير تحصيل حاصل بالنسبة للعراق، فقد انتهت الحرب منذ سنوات وتغيرت الظروف، ولا يمكن الاستناد اليه للمطالبة بمحاكمة بلير أمام المحكمة الجنائية الدولية".

وختم " لكن على العراق أن يبحث سبل الاستفادة من التقرير قانونيا أو اقتصاديا".

من جهتها، طالبت لجنة الشؤون العربية بالبرلمان المصري بـ" تقديم كافة المسؤولين عن غزو العراق وعلى رأسهم جورج بوش وبلير للمحكمة الجنائية الدولية باعتبارهم مجرمي حرب".

وقالت في بيان، " إن ما آلت إليه الأحداث عقب هذه الحرب يستوجب سرعة التحرك من الجمعية العمومية للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي باعتبارهما معنيين بالسلم والأمن الدوليين لتكليف لجنة دولية بحصر كافة الخسائر الاقتصادية والسياسية التي تكبدها العراق منذ الغزو، وإلزام أمريكا وبريطانيا بدفع كافة التعويضات المناسبة".

وأكدت "ضرورة تقديم الدعم المادي والعسكري واللوجستي للعراق في حربه ضد الإرهاب وتقديم كل العون اللازم للجيش والشرطة العراقية لعودة الأمن والاستقرار ولم شمل الوطن الممزق".

وطالبت اللجنة كذلك الجامعة العربية بإدراج نتائج تقرير لجنة التحقيق البريطانية على جدول أعمال القمة العربية المقررة بعد أيام في موريتانيا، للتأكيد على دعم العراق، والحفاظ على وحدة أراضيه في مواجهة المخططات الاستعمارية والإرهابية على حد سواء.

وانتقدت "صمت أمريكا بلد الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان على مجرم الحرب الأول جورج دبليو بوش الذي قاد هذا الغزو بمزاعم كاذبة عن وجود أسلحة دمار شامل في العراق".

ونوهت بـ" الجرائم البشعة التي وقعت في العراق منذ الغزو الغاشم، الذي أسفر عن أكثر من مليون شهيد، وملايين المصابين والنازحين واللاجئين على مرأى ومسمع العالم، وكان بداية الحرب الطائفية في العراق، ثم ظهور التنظيمات الإرهابية كداعش وغيرها، التي غذتها ومولتها وسلحتها أجهزة المخابرات الغربية وحلفاؤها لينتشر الإرهاب كالسرطان في جسد الأمة العربية كلها".

واعتبرت اللجنة أن " كل ذلك بغرض تمزيق الأمة العربية، وتحويلها إلى دويلات واهنة ضعيفة وفقيرة لصالح الكيان الصهيوني المتحالف مع الإمبريالية الدولية، متزامنا مع حملات شعواء ضد المسلمين لوصمهم جميعا بالإرهاب".

وختمت إن " هذا التقرير جاء كاشفا للمؤامرات المستمرة التي تحاك ضد الوطن العربي والشرق الأوسط لتحقيق الأطماع الغربية في الاستيلاء على هذه الأوطان، ونهب ثرواتها".

Center مركز غزة GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

الصراع بين أربيل وقنديل

خورشيد دلي الجزيرة نت 2016\7\9

مشروعان كرديان يتصارعان على النفوذ والزعامة وتصدر المشهد الكردي عموما. الأول يقوده الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة رئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني، والثاني يقوده حزب العمال الكردستاني بزعامة عبد الله أوجلان، وقيادة الحزب التي تتخذ من جبال قنديل على الحدود التركية العراقية الإيرانية معقلا له.

أسباب الصراع ودلالاته

مع أن الصراع قديم بين الطرفين إلا أن هناك عوامل مستجدة تجعله يتفاقم يوما بعد آخر، وبما يفتح المجال أمام الصدام، ولعل من أهم الأسباب:

1- لبعد الأيديولوجي: تأسس الحزب الديمقراطي عام 1946 وفقا لبنية عائلية وعشائرية، وقادت الحزب تاريخيا عائلة البرزاني التي ترى أن لها أحقية الزعامة الكردية، انطلاقا من الإرث النضالي للعائلة منذ عهد العثماني.

في المقابل، فإن حزب العمال الكردستاني الذي تأسس عام 1978 من رحم اليسار التركي يعتقد أن زمن الزعامات العائلية والإقطاعية والدينية للنضال القومي الكردي قد ولى، وأن هذه الزعامات لم تعد صالحة مع المتغيرات والظروف والتعقيدات التي تمر بها القضية الكردية، خاصة وأن هذه القيادات تسببت تاريخيا بنكسات للثورات الكردية، وعليه، يرى أنه لا بد من تأسيس الحركة الكردية وفي مختلف أجزاء كردستان على أسس جديدة بعيدة عن الزعامات العائلية والعشائرية والدينية.

2- الخلافات البرامجية والسياسية: انطلاقا من البعد الأيديولوجي، ثمة خلاف برامجي بين الحزبين في كيفية التعاطي مع القضايا الكردية. الحزب الديمقراطي الكردستاني ينطلق من أولوية بناء كيان (دولة) في إقليم كردستان العراق، واعتبار ما يحصل في الإقليم هو شأن يتعلق بكرد العراق فقط، ولا يحق للأحزاب الكردية من الأجزاء الأخرى التدخل في شأن الإقليم، فيما يرى حزب العمال أن القضية الكردية واحدة وإن اختلفت الظروف بين هذا الجزء أو ذاك، وأنه من حقه وباقي الأحزاب الكردستانية المشاركة في بناء الحالة الكردية في أي جزء، كما أنه من حق هذه الأحزاب استخدام أي جزء من الأجزاء الكردية في النضال ضد الأنظمة التي تهيمن على كردستان، وهو ما يرفضه البرزاني، إذ يرى أن هذا السلوك يشكل خطرا على إقليم كردستان لاسيما أن الدول الإقليمية، وتحديدا تركيا وإيران لن تسمحا بمثل هذا الأمر، على اعتبار أنه يشكل تهديدا لأمنهما القومي.

3 - الصراع على الأرض: انطلاقا من الخلافات السابقة، تحول الصراع بين الطرفين في السنوات الأخيرة إلى صراع على مناطق النفوذ، فحزب العمال الكردستاني الذي بنى قواعد ومقار له في جبال قنديل في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وسع مناطق سيطرته تدريجيا، إذ تقول التقارير إنه بات يسيطر على 657 بلدة وقرية كردية في مناطق دهوك والعمادية وزاخو والزاب وقنديل، وقد أقام في هذه المناطق نقاط سيطرة وحواجز، وكذلك لجانا محلية تقوم بإدارة شؤون هذه المناطق وفرض الضرائب على التجارة.

ومع سيطرة داعش (تنظيم الدولة الإسلامية) على الموصل قبل أكثر من عامين وتقدمه باتجاه سنجار وارتكابه مجازر ضد الإيزيديين بادر حزب العمال الكردستاني عبر أجنحته العسكرية (قوات حماية الشعب - وحدات حماية الشعب - وحدات حماية المرأة - وقوات الكريلا) إلى مواجهة داعش ونجح في وقف هجومه ومن ثم تحرير قرى إيزيدية، ولاحقا بدأ بتنظيم الأمور الإدارية في هذه المناطق وشكل قوة عسكرية من الطائفة الإيزيدية باسم "قوة حماية إيزيدخان".

GAZA غزة
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

وفي المحصلة فإن الحزب بات يسيطر على مناطق واسعة في إقليم كردستان، وهو ما بدأ يشكل حرجا كبيرا للبرزاني الذي طالب مرارا في الفترة الأخيرة حزب العمال بالخروج من هذه المناطق. فيما يرفض حزب العمال ذلك ويواصل مد جسور العلاقة مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني وحركة التغيير بزعامة نوشيران مصطفى، وقد نجح إلى حد كبير في بناء تحالف مع الحزبين، مستفيدا من الأزمة السياسية الناتجة عن انتهاء ولاية البرزاني في رئاسة الإقليم ورفض الأحزاب الكردية التمديد له.

الأبعاد الكردستانية والإقليمية

مع تراكم الخلافات بين الحزبين، انتقل الصراع بينهما إلى الساحات الكردية الأخرى على شكل صراع على مناطق نفوذ وتأكيد الزعامة، وقد تجلى هذا الصراع على النحو التالي:

- المناطق الكردية في سوريا: منذ تأسيس أول حزب كردي سوري عام 1957 (الحزب الديمقراطي الكردستاني) ارتبط كرد سوريا بالحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق بزعامة البرزاني الأب ثم الابن، وبقيت الساحة الكردية السورية هكذا إلى أن برز حزب العمال الكردستاني في الساحة مطلع التسعينيات كحزب منافس للزعامة البرزانية، ومع الزمن نجح في بناء أحزاب موالية له، ولاسيما حزب الاتحاد الديمقراطي بزعامة صالح مسلم، وقد نجح الحزب مع بدء الأزمة السورية في تأسيس جناح عسكري له تحت اسم وحدات حماية الشعب، وتدريجيا فرض سيطرته على الساحة الكردية السورية، وأقام إدارة ذاتية قبل أن يعلن عن إقامة فيدرالية.

ومع صعود نجمه على وقع محاربة داعش دخل الحزب في صراع مع البرزاني الذي لجأ إلى ممارسة المزيد من الضغط على الإدارة الذاتية، إذ أغلق معبر سيمالكا الذي يربط بين المناطق الكردية السورية وإقليم كردستان، وهو ما أدى إلى فرض حصار شديد على المناطق الكردية السورية، مما أدى إلى أزمة معيشية، فضلا عن صعوبة التنقل بين المناطق الكردية السورية وإقليم كردستان العراق.

ولعل البرزاني كان يأمل بأن تجبر هذه الضغوط حزب الاتحاد الديمقراطي على تقاسم السلطة بين أحزاب المجلس الوطني الكردستاني التي تتخذ من أربيل مرجعية لها، وإلى الابتعاد عن حزب العمال الكردستاني، إلا أن هذه الإجراءات فاقمت عمليا من الصراع بين الجانبين، خاصة في ظل اللهجة الندية من قبل الاتحاد الديمقراطي للبرزاني وزعامته.

- كرد إيران: الصراع بين الجانبين امتد إلى ساحة كرد إيران، وقد تجلى هذا الصراع على مستويين، الأول هو قيام حزب الحياة الحرة - بيجاك بعمليات عسكرية في داخل إيران انطلاقا من مناطق في قنديل، وهو ما دفع بإيران مرارا إلى قصف هذه المناطق، وإلى مطالبة حكومة إقليم كردستان بطرد جماعة بيجاك، فيما تحظى الأخيرة برعاية حزب العمال الكردستاني ودعمه.

ويتعلق المستوى الثاني بالأحزاب الكردية الإيرانية ولاسيما الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة خالد عزيزي، وقد برز الخلاف بين الجانبين عندما حاول الأخير بدعم من البرزاني إقامة معسكر له في منطقة جبال قنديل، وهو ما رفضه حزب العمال ودخل في اشتباك مسلح مع عناصر الحزب الكردي الإيراني، وحال دون إقامة هذا المعسكر.

-كردستان تركيا: يرى حزب العمال الكردستاني أن البرزاني لا يراعي المصالح القومية الكردستانية، وأنه يفكر بشكل ضيق بمصالح حزبه وعائلته وزعامته، وأنه انطلاقا من هذه السياسة دخل في تحالفات مضرة بالقضية الكردية، ولاسيما تحالفه مع الحكومة التركية ومحاولته التنسيق معها لضرب مشروعه داخل تركيا، عبر إنشاء أحزاب ومنظمات بديلة كالحزب الاشتراكي الكردي بزعامة كمال بورقاوي ودعم الحركات الإسلامية الكردية.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

في المقابل يرى البرزاني أن نهج حزب العمال يضر بالجهود السلمية لحل القضية الكردية في تركيا، وأن إقليم كردستان مجبر على إقامة علاقة إستراتيجية مع تركيا، بسبب أن الإقليم مرتبط اقتصاديا مع تركيا حيث يتم من خلالها تصدير النفط والغاز إلى الخارج، فضلا عن أن تركيا في عهد أردوغان فتحت الطريق أمام الحل السلمي للقضية الكردية، وأن حزب العمال يتهرب من هذا الحل بسبب ارتباطاته غير المعلنة مع النظامين الإيراني والسوري.

في التداعيات والسيناريوهات

لعل من أهم تداعيات هذا الصراع، هو عدم انعقاد المؤتمر الوطني الكردستاني الذي كان مقررا عقده في أربيل قبل سنتين، بهدف تأسيس مرجعية سياسية كردية واحدة، تقوم بوضع إستراتيجية للقضية الكردية وكيفية طرحها في المحافل الإقليمية والدولية.

وفي التداعيات أيضا انقسام الساحات الكردية في سوريا والعراق وإيران وتركيا بين المشروعين، وفتح المجال أمام الصدام، انطلاقا من جملة سيناريوهات، لعل أبرزها:

1- سيناريو مطالبة البرزاني بخروج حزب العمال من سنجار، وهو ما يرفضه الأخير بحجة أن خروجه سيقوي داعش الذي قد يفكر بالهجوم على المنطقة من جديد.

2- سيناريو المطالبة بالخروج من قنديل، إذ طالب البرزاني وكذلك نجله مسرور مرارا في الفترة الأخيرة بخروج حزب العمال من قنديل، على اعتبار أن هذا الوجود بات يشكل عامل توتير للعلاقات مع تركيا.

وفي المقابل يرى حزب العمال أنه لا يحق للبرزاني المطالبة بخروجه من هذه المنطقة، وأن من حقه استخدام أي منطقة كردية في الدفاع عن القضية الكردية، خاصة وأن قواعده في قنديل تعود لأكثر من ربع قرن، ويعتقد في العمق أن طلب البرزاني هذا يأتي في إطار الرضوخ للضغوط التركية، ولا يستبعد أن يقوم البرزاني بمشاركة تركيا في الحرب ضده، كما حصل في عام 1996.

- سيناريو إرسال البيشمركة الكردية السورية إلى الداخل، فمع تواصل الأزمة السورية، لجأ البرزاني إلى دعم وتأسيس قوة عسكرية من كرد سوريا باسم بيشمركة روج آفا، وتقول التقارير إن عدد هؤلاء يتراوح بين 4 إلى 5 آلاف مقاتل، وقد تم إعدادهم كقوة حماية عسكرية في المناطق الكردية بسوريا إلا أن حزب الاتحاد الديمقراطي يرفض دخول هؤلاء كقوة مستقلة، ويشترط انضمامهم إلى صفوف وحدات حماية الشعب كأفراد، وهو ما يرفضه المجلس الوطني الكردستاني.

وقد حاول المجلس إرسال مجموعات من هذه القوات سرا إلى المناطق الكردية السورية إلا أن وحدات حماية الشعب اشتبكت معها وقتلت العديد من عناصرها، ولعل ما قد يجعل من هذا الموضوع أحد عناوين الاختلاف أو الصراع في المرحلة المقبلة، ما يقوله حزب الاتحاد الديمقراطي من أن هذه القوة باتت مرتبطة بالائتلاف الوطني السوري، وأنه تم الاتفاق خلال زيارة رئيس الائتلاف أنس العبدة مؤخرا إلى أربيل على نقلهم إلى إعزاز شمال حلب عبر الأراضي التركية.

خلافا لسيناريو الصدام، ثمة من يرى أن كل حزب يحرص على عدم الصدام المباشر نظرا لقناعته بأنه لن يحقق نصرا في هذه المعركة، بل إن أضرارها ستكون كارثية على الطرفين، وعليه، فإن كل طرف سيعمل على استنزاف الطرف الآخر على شكل انتظار الظروف والأحداث لفرض موقفه ومشروعه.

ربما يعتقد البرزاني أن الحرب التركية ضد حزب العمال ستؤدي إلى ضرب الحزب في العمق وشل قدراته، فيما يرى الأخير أن المشروع السياسي للبرزاني فقد مصداقيته، وأن الخلافات مع باقي الأحزاب الكردية في إقليم كردستان العراق

GAZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

ستؤدي إلى وضع حد لزعامته بعد أن انتهت المدة القانونية لرئاسته، كما يعتقد أنه أصبح قوة متجذرة ولم يعد بإمكان البرزاني ولا حتى تركيا القضاء عليه، خاصة وأنه انفتح خلال السنوات الأخيرة على الغرب من بوابة الحرب على داعش.

في جميع الأحوال، يمكن القول إن الصراع بين المشروعين بلغ مرحلة متقدمة، وبغض النظر عن أسبابه، فإنه بات يهدد بتفجير الساحات الكردية من جهة، والسماح بالمزيد من التدخلات الإقليمية والدولية في القضية الكردية من جهة أخرى.

ماذا يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يفعل الآن؟

أندرس أسلوند　　الجزيرة نت　　2016\7\9

ربما يكون بوسعنا أن نقول إن تصويت المملكة المتحدة لصالح الخروج البريطاني هو أعظم كارثة تحل على الاتحاد الأوروبي على الإطلاق. والآن يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يسارع إلى العمل، -وبصورة خاصة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء الاضطرابات التي عمت الأسواق بعد الاستفتاء- إذا كان له أن يظل باقيا.

الواقع أن رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون، بعد أن خسر الاستفتاء، فعل الشيء الواضح عندما قرر تقديم استقالته، ولكن الخاسر الآخر هو المفوضية الأوروبية، التي لم يفعل رئيسها جان كلود يونكر شيئا يُذكر لتغيير نتيجة التصويت على الخروج البريطاني.

منذ تولى جاك ديلور رئاسة المفوضية في الفترة من 1985 إلى 1995، لم يشغل المنصب زعيم يتمتع بأي رؤية أو ثقل سياسي. وينبغي ليونكر، مثله في ذلك كمثل كاميرون، أن يتقبل المسؤولية ويستقيل. إن الاتحاد الأوروبي يحتاج إلى زعيم قوي مرة أخرى، وهناك العديد من المرشحين الذين يستحقون المنصب، ولكني أوصي برئيس وزراء السويد السابق كارل بيلت.

قبل أن ينقشع غبار ما بعد الاستفتاء، ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يصدر إنذارا نهائيا يحمل مبادئ واضحة وشاقة لخروج المملكة المتحدة؛ الوضوح لتقليل التكلفة، والشدة لردع الشعبويين في بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى عن الدعوة إلى عقد استفتاءات مماثلة. والواقع أن قادة المفوضية الأوروبية تحركوا بشكل معقول بالفعل في هذا الاتجاه من خلال إلغاء التنازلات التي قدمها الاتحاد الأوروبي للمملكة المتحدة في فبراير/شباط والإعلان بوضوح أنه "لن يكون هناك أي تفاوض".

من جانبه، دعا المجلس الأوروبي بالفعل إلى عقد قمة عاجلة؛ وبعد فشله طوال ست سنوات في حل الأزمة المالية اليونانية، يبدو أن الاتحاد الأوروبي أدرك أخيرا أن بقاءه يعتمد على التحرك السريع والحاسم.

ولكن يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يذهب إلى ما هو أبعد من مجرد السيطرة على الضرر الناجم عن الخروج البريطاني. على مدار العقود الأربعة الماضية، كانت مشكلة أوروبا الأساسية التهاون في التصدي لانخفاض النمو الاقتصادي نتيجة للضرائب والقيود التنظيمية المفرطة. لم يعد بوسع أوروبا أن تتحمل هذا الجمود. ويتعين عليها أن تبدأ الآن بتنفيذ إصلاحات جوهرية: خفض الفوائد الاجتماعية غير المبررة؛ وتحرير الخدمات وأسواق العمل والأسواق الرقمية، وخفض الضرائب على العمل، وإلغاء القيود التنظيمية المفروضة على الصناعة، وتحسين التعليم، وتشجيع البحث والتطوير.

إن قواعد الاتحاد الأوروبي الحالية واضحة في ما يتصل بالمسؤوليات الملقاة على عاتق مؤسسات الاتحاد الأوروبي والحكومات الوطنية على التوالي. والمشكلة هي أن أغلب الحكومات الأوروبية (وخاصة حكومات المحافظين البريطانيين) تميل إلى استخدام الاتحاد الأوروبي ككبش فداء لإخفاء قصر نظرها السياسي. ولا عجب أن يفقد الاتحاد الأوروبي شعبيته إلى هذا الحد. ولأنه يتلقى اللوم الآن بالفعل، فلابد أن تُمنح المفوضية الأوروبية الآن سلطة التصرف السياسي. والواقع أن الاتحاد الأوروبي لديه حجة قوية يدافع بها عن نفسه، ولكنه في احتياج إلى زعماء من ذوي النوايا الحسنة القادرين على تسليم رسالته إلى عامة الناس.

Gaza للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

يشير الشعبويون في أوروبا إلى سوء التعامل مع مسألة الهجرة لتبرير قضيتهم؛ ولهذا، يتعين على الاتحاد الأوروبي بادئ ذي بدء أن يعمل على إنشاء سياسة هجرة منظمة يحكمها نظام الحصص والمعايير، كما فعلت كل من أستراليا وكندا بنجاح، عن طريق فرض الضوابط اللائقة على حدودها الخارجية. وتحتاج هيئة مراقبة حدود الاتحاد الأوروبي (فرونتكس) إلى تفويض أقوى والمزيد من الموارد لتمكينها من الاضطلاع بهذا الدور الحاسم.

علاوة على ذلك، ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يؤسس لسياسة خارجية ودفاعية مشتركة لمعالجة الأسباب الكامنة خلف أزمة الهجرة، وعلى وجه التحديد الصراعات في ليبيا وسوريا. لقد استفادت أوروبا نحو ربع قرن من الزمن من أرباح السلام في فترة ما بعد الحرب الباردة، وسمحت على نحو يعوزه الإحساس بالمسؤولية بانزلاق متوسط الإنفاق الدفاعي للدول الأعضاء إلى 1.4% فقط من الناتج المحلي الإجمالي. ولابد من زيادة النسبة إلى 2% على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي كما وعد كل من أعضاء حلف شمال الأطلسي. والآن لا ينفق على الدفاع بهذا المستوى سوى أربع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي.

لقد وصف الرئيس الأميركي باراك أوباما الأوروبيين بركاب المجان لسبب وجيه، وقد ذهب المرشح الرئاسي الجمهوري دونالد ترامب إلى ما هو أبعد من هذا فشكك علنا في الجدوى من الإنفاق العسكري لمنظمة حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة في الخارج. وفي المستقبل القريب، قد لا تتمكن أوروبا من الاستمرار في الاعتماد على الولايات المتحدة للدفاع عنها، وينبغي لها أن تستعد لسيناريو حيث تضطر إلى الاعتماد على نفسها.

يسكن مبدأ الديمقراطية التمثيلية قلب الهوية الأوروبية؛ ومن عجيب المفارقات أن سويسرا وحدها، وهي ليست عضوا في الاتحاد الأوروبي، تتمتع بتقليد قوي في الاعتماد على الاستفتاءات. ويتمثل أحد العواقب الإيجابية لحملة الخروج البريطاني المزرية في أنها تُظهر أن الاستفتاءات والاستبيانات العامة تتسم بالغوغائية، وهي ليست ديمقراطية حقا. وينبغي لبلدان الاتحاد الأوروبي أن تدرك المخاطر المرتبة على ما يسمى الديمقراطية المباشرة، وأن تعمل على إحكام معايير إجراء الاستفتاءات. وعلى أقل تقدير، لابد من إلزام الاستفتاءات بتحقيق أغلبية عظمى بنسبة مرتفعة من إقبال الناخبين.

أفضل ما يمكن أن يُقال في وصف الخروج البريطاني هو أنه ربما وضع حدا للتهاون والتواكل الأوروبي، ولن نتأكد من هذا على وجه اليقين إلا إذا اختارت أوروبا إنقاذ نفسها.

تم بحمد الله

****

****

*

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies